



人权理事会
第二十二届会议
议程项目 7
巴勒斯坦及其他阿拉伯被占领土的人权状况

巴勒斯坦国家人权机构提交的资料(独立人权委员会)*

秘书处的说明

人权理事会秘书处根据理事会第 5/1 号决议附件中的议事规则第 7 条(b)项的规定，谨此转交以下所附巴勒斯坦国家人权机构(独立人权委员会)提交的来文。** 根据该条规定，国家人权机构的参与须遵循人权委员会议定的安排和惯例，包括 2005 年 4 月 20 日第 2005/74 号决议。

* 具有增进和保护人权国家机构国际协调委员会赋予的“A类”认可地位的国家人权机构。

** 附件不译，原文照发。

Annex

[Arabic only]

ملحق

مساهمة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان في الحوار التفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق حول المستوطنات الإسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على حقوق الإنسان الفلسطيني

تنظر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان بقلق بالغ لتصاعد بناء المستوطنات والنشاطات الاستيطانية المرافقة لها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في تحد واستهتار صارخ للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبما يتنافى ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949. يلقي ذلك بظلاله السلبية على حالة حقوق المواطن الفلسطيني ويحرمه من التمتع بالحقوق الاساسية والخدمات التي يجب أن توفرها له السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العراقيل التي تضعها دولة الاحتلال أمام جهود السلطة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية للمواطن الفلسطيني وحمايته من اعتداءات المستوطنين. وتعد المستوطنات وشبكة البنية التحتية المرتبطة بها من الطرق الالتفافية الاستيطانية وجدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية والعوائق المادية الأخرى العامل الرئيسي في تقويض التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مدن وبلدات الضفة وعزلها عن بعضها البعض، وفي عزل القدس الشرقية عن محيطها، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة كاملة السيادة.

يؤدي التوسع الاستيطاني الى الاستيلاء على الارض الفلسطينية وانتزاع ملكيتها خدمة للمستوطنات وشبكة مواصلاتها، عدا عن الاستيلاء على الثروات ومصادر المياه الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات، كما وتعرقل المستوطنات من قدرة انتفاع المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم الواقعة على حدودها واستغلالها لسيطرة مشاريع البنية التحتية المرتبطة بها عليها، مثل الطرق الالتفافية المخصصة لعبور المستوطنين وربط المستوطنات مع بعضها بعضا ومع دولة الاحتلال، في ظل تقييد سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وحرمانهم من استخدامها احيانا لضمان حرية حركة المستوطنين، مما يعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية. اضافة الى جدار الضم والتوسع الذي يحيط بها، ويعرقل من وصول المواطنين إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية

الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتعرض المنازل المحاذية لها للهدم. اضافة للأضرار البيئية الفادحة في الضفة الغربية، الناجمة عن انبعاث الغازات السامة والروائح، نظرا لتصريف المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، مما تسبب بالعديد من الامراض لسكانها.

أهم انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني نتيجة للمستوطنات

مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض استيطانية وخدمة للمستوطنات مما يؤثر سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين ويؤدي الى انتزاع ملكية المزيد من الاراضي وتقليص الحيز المتاح لهم لبناء المنازل الأمانة والملائمة ورفض السماح لهم ببناء بإقامة مبان جديدة، وللتمتع بالخدمات الأساسية والتنقل وتطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة، كما ويفقدون مصادر كسب عيشهم باقتلاع الاشجار والمزروعات، مما يساهم في تهجيرهم وعائلاتهم قسريا عن أراضيهم، في الوقت الذي تعتمد فيه الأسر الفلسطينية بشكل جزئي أو كلي على الزراعة في توفير احتياجاتها المعيشية تأثر ذلك القطاع سلبا بوجود المستوطنات.

تقييد حرية تنقل وحركة الفلسطينيين، ففي الوقت الذي تكفل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمستوطنين حرية تامة في حركتهم وسفرهم، تفرض العراقيل والعوائق المادية والقيود المشددة على حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم من خلال اقامة مئات الحواجز العسكرية والعراقيل المادية الاخرى. وحماية للمستوطنين وتسهلا لتنقلاتهم اقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي ما يقارب من 540 حاجزا عسكريا ومتاريس طرق وغيرها من معوقات مادية لحركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يساهم في عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض ويحول دون توسعها العمراني وقوض التواصل الجغرافي بينها، كما ويعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومواردهم الطبيعية. كما ان مشاريع شق وبناء شبكة الطرق والمواصلات وتطوير المستوطنات ومنها الطرق الالتفافية الاستيطانية المخصصة لعبور المستوطنين والتي تربط المستوطنات مع بعضها بعضا ومع دولة الاحتلال، تفرض سلطات الاحتلال القيود على سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وتحرمهم في بعض الحالات من استخدامها. وتشكل الطرق الالتفافية الاستيطانية شبكة من الحواجز والعقبات المادية التي تنتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية خدمة للمستوطنات.

الاستيلاء على الموارد المائية والثروات الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، حيث يستهلك

المستوطنون في الضفة الغربية ستة أمثال كمية المياه التي يستهلكها المواطنون الفلسطينيون تقريباً خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت الذي تمنع فيه سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حفر آبار المياه توافق بسهولة على حفر آبار مياه للمستوطنات الإسرائيلية، ويهدف ذلك الإجراء الإسرائيلي إلى إجبار التجمعات الفلسطينية على شراء المياه من الشركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بأسعار عالية لاحتكارها بيع المياه للفلسطينيين.

التلوث البيئي للمستوطنات في الضفة الغربية، حيث يصرف المستوطنون المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة الأخرى للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، عدا عن انبعاثات الغازات السامة والروائح. كما نقلت إسرائيل الصناعات الملوثة وخصوصاً في غضون العشرين سنة الماضية مثل: صناعة الألمنيوم، والبلاستيك، وكذلك مواقع كبّ النفايات إلى الضفة الغربية بعد أن أحكمت إسرائيل تطبيق القوانين البيئية. مما أدى إلى تلوث المخزون الجوفي والتربة في الضفة الغربية. وتحول القيود الإسرائيلية دون قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ المشاريع اللازمة لمعالجة المياه العادمة في أراضيها حيث تفرض دولة الاحتلال مواصفات شديدة الصعوبة لإنشاء محطات المعالجة في الأراضي الفلسطينية. انعكست كافة هذه الانتهاكات سلباً على البيئة الفلسطينية مسببة التلوث الشديد للمياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نال التلوث من صحة المواطنين الفلسطينيين، بالتسبب في عدد كبير من الأمراض.

آثار جدار الضم والتوسع الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المخصصة للمستوطنات، ويحيط الجدار بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضم معظم المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، ويسهم في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية بما يضمن توسيع تلك المستوطنات مستقبلاً. ويعمل على عزل الأرض الفلسطينية التي تشكل مصدر الرزق الأول لأصحابها الفلسطينيين ويمنعهم من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية. تعرقل المستوطنات المواطنين الفلسطينيين من الانتفاع من أراضيهم الواقعة على حدود المستوطنات واستغلالها بالشكل الملائم. ويمنع الفلسطينيون من استخدام ما يقارب من 43% من مجمل أراضي الضفة الغربية وذلك نظراً لوقوعها تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع الذي يحيط بها وبالمناطق التي سيجري فيها توسع استيطاني ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها، مثل الطرق الالتفافية الاستيطانية، وجدار الضم والتوسع، والحواجز والقواعد العسكرية. عدا عن أن 27% من أراضي

الضفة الغربية والتي تعتبرها دولة الاحتلال "أراضي دولة" قد خصصت لمنفعة المستوطنات بدلا من منفعة المواطنين الفلسطينيين.

اعتداءات المستوطنين التي تشكل المصدر الأساسي لانعدام الاستقرار والاستياء بين المواطنين الفلسطينيين. وتمثل المستوطنات أحد العوامل التي تذكى نار الصدامات والاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين المسلحين الذين يقطنون فيها. وبالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والمآسي الإنسانية التي تفرزها المستوطنات، لا يتوانى المستوطنون بحماية قوات الاحتلال عن مهاجمة المواطنين الفلسطينيين والاعتداء عليهم بمختلف صنوف الإهانات والمضايقات في ظل سياسات تمييزية واضحة لصالح المستوطنين. وتصادت خلال السنوات الأخيرة هجمات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين بشن هجمات على الأرض والموارد الطبيعية في القرى المتاخمة للمستوطنات، مما أدى إلى خسائر في الممتلكات، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ حرق الأراضي الزراعية والممتلكات، ومهاجمة المزارعين والرعاة والاعتداءات الجسدية عليهم، حرق المساجد والمنازل السكنية، وحقول الزيتون. وتعد هجمات المستوطنين جزء من سياسة ممارسة الضغط على المواطنين الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل ووضع اليد على المزيد من الأراضي لإقامة البؤر الاستيطانية. هذه التدابير تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وتشجع حالة الإفلات من العقاب على المزيد من عنف المستوطنين مما يقوض الظروف المعيشية ويؤثر سلبا على سلامة المواطنين الفلسطينيين والأمن المادي والنفسي لهم، ويتم ذلك تحت حماية قوات الاحتلال التي توفر يوفر الأمن والحماية للمستوطنين خلال هجماتهم.

تستمر السياسات الإسرائيلية التوسعية بتسريع وتيرة الاستيطان بالتصاعد من خلال ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وفي داخل ومحيط القدس المحتلة، وبناء جدار الضم والتوسع وتقييد حرية الحركة ترافق مع ذلك قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بالاعتداء المتكرر على المواطنين الفلسطينيين، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتفتيت المجتمع الفلسطيني اجتماعيا وجغرافيا واقتصاديا، وتهديد التواصل الإقليمي للضفة والقطاع، فضلا عن الجهود التي تبذلها دولة الاحتلال لتغيير التركيبة السكانية في مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وتجزئة أراضيها.

يؤثر ذلك سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين وقدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الأمن والعيش الكريم لهم لانعدام سيطرتها على الأرض وعدم قدرتها على الحيلولة دون مصادرتها والحد من آثار المستوطنات. يقوض كل ما سبق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

وينعكس بشكل حاد عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني، وذلك بسبب عدم قدرته على التمتع بالحقوق الأساسية التي يجب أن تقدمها له السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يعيق جهودها الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وأمن المواطن الفلسطيني. ويترتب على ذلك استنزاف الموارد المالية للسلطة وزيادة اعباء مجابهة تبعات المستوطنات واعتداءات المستوطنين وحماية المواطنين الفلسطينيين وتعويضهم وما يترتب عليه من الخسائر وفقدان لحقوقهم الإنسانية كما ويقوض من عمل قوات الامن الفلسطيني التي تقف عاجزة عن حماية المواطنين وتقديم الخدمات لهم داخل المناطق التي تقع تحت سلطتها عدا عن عجزها في تلك التي لا سلطه لها عليها، مما يجعل البيئة التي تعمل بها بالغة التعقيد، وفقدان ثقة المواطنين بالسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لعدم قدرتها على حماية المواطنين وضمان امنهم.

وعليه، تناشد الهيئة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة دولة الاحتلال لوضع حد للاحتلال وكافة انتهاكات حقوق الانسان المرتبطة به، ووقف الاستيطان وكافة النشاطات الاستيطانية وإخلاء المستوطنات والمستوطنين من الارض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وتحمل التزاماتها ومسؤوليتها كاملة تجاه دولة الاحتلال ومساءلتها ومقاضاتها نتيجة لنشاطاتها الاستيطانية والتي ترقى إلى جرائم حرب.

وتدعو الهيئة المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي وتفعيل آليات التدخل الفوري من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، للضغط على إسرائيل وإلزامها باحترام الاتفاقيات والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية.

تدعو الهيئة الدول السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 للوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية باحترامها، والمادة (146) منها بملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية، وبتحمل مسؤولياتها وفقاً للمادة 49 من الاتفاقية والتي وتحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة.

كما وتطالب الهيئة المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال لملاحقة ومقاضاة المستوطنين والكف عن توفير قواته للحماية والغطاء للمستوطنين والتستر على اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والذي يشجعهم على اقتراف المزيد من الاعتداءات، ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني الناتج عن وجود المستوطنات.